
الظاهرة النقابية والجمعوية في بلدان المغرب العربي

أمينة هكو(*)

باحثة في القانون العام، كلية الحقوق، وجدة - المغرب.

تكاثرت مؤسسات المجتمع المدني في العصر الحالي، وتقوّت حركيتها لتتّسم بالجرأة الهادفة في سبيل تحقيق مصالحها، حتى غدت تشكّل ذلك الجسم الأساسي داخل أي نظام سياسي، وذلك الضمير اليقظ الذي ينبّه ويذكّر مؤسسات الدولة في كل حين بهفواتها وتجاوزاتها. لكن هل تمكّنت هذه المؤسسات، وعلى وجه التحديد النقابات والحركة الجمعوية في دول المغرب العربي، من ممارسة رقابة حقيقية وفاعلة على مؤسسات الدولة، وتحديدًا الحكومة في اتجاه إثارة مسؤوليتها السياسية؟

أولاً: الضغط النقابي

تشكّل النقابة إحدى المؤسسات المهمة التي تندرج ضمن مكوّنات المجتمع المدني المتعدّدة والمتنوّعة بطبيعتها، كما تدخل في خانة جماعات الضغط التي ولّدتها الثورة الصناعية ودفعت إلى بروزها بسبب ما حملته معها من قهر واستغلال للطبقة العاملة، وهو ما جعل هذه الأخيرة تفكّر في توحيد صفوفها وتوجيهها نحو خلق تنظيمات تدافع عن كينونتها ووجودها بداية، ثم عن مصالحها باعتبارها تمثّل العمود الفقري للإنتاج، ومن ثمّ وجب أن تحصل على كافة حقوقها في مقابل تحريكها العجلة الإنتاجية. وبذلك أصبحت هذه التنظيمات تشكّل نواة معارضة فاعلة في مواجهة الدولة تعمل في إطار الدفاع عن مصالحها على التأثير في السلطات العامة وتوجيه سياساتها، وبذلك تكون هذه الجماعات الضاغطة قد أعطت صورة واضحة عن مجتمع قوي وتعدّدي في انشغالاته ومشاربه.

وإذا كانت النقابات تمثّل المصالح الخاصة لفئة من الناس تمارس نشاطاً موحّداً، فهي لا

(*) من مؤلفاتها: وظيفة التشريع: مقارنة مغربية: المغرب، الجزائر (٢٠٠٦).

تقتصر على مهنة دون الأخرى، وإنما تشمل كل ما هو صناعي وتجاري وزراعي، وكذا المهنة الحرة.

صحيح، في البدء كانت النقابات محصورة بالعمال، ومحظورة على الأفراد الذين يمارسون وظيفة عامة، غير أنه مع تطور الديمقراطية السياسية والاجتماعية سمح لهذه الفئات في بعض البلدان الليبرالية بتشكيل نقابات للدفاع عن مصالحها، لكن النقابات التي تحتل الصدارة تبقى تلك الخاصة بالعمال، نظراً إلى حجمها وقوة تأثيرها في القرارات الحكومية^(١). ويبقى عامل الهدف هو الفاصل بين هذه الجماعات، ففي حين نجد البعض منها يسعى نحو تحقيق الصالح العام وحمايته، نجد نوعاً آخر من هذه الجماعات لا يبغي سوى تحقيق مصالحه الخاصة؛ من ذلك المجموعات المالية التي لا تهدف سوى الوصول إلى أكبر ربح ممكن^(٢). وليست هذه الجماعات هي التي نقصدها من وراء هذا البحث، وإنما النقابات التي تشكل النموذج الأكثر انتشاراً في إطار جماعات الضغط، حيث لا تكاد تخلو في الوقت الراهن مهنة أو قطاع من منظمة نقابية تدافع عنه وتمثله ولها في ذلك من الوسائل الكثير، لكنها تصبّ في مجموعها في اتجاه الضغط والتأثير.

تشكل النقابة إحدى المؤسسات المهمة التي تندرج ضمن مكونات المجتمع المدني، كما تدخل في خانة جماعات الضغط.

وعليه، يمكن تلخيص هذه الوسائل في محددين:

- التأثير المباشر في السلطة، وذلك عن طريق الاتصال المباشر بأعضاء الحكومة لاستصدار القرارات التي تتفق ومصالح النقابة، وبأعضاء البرلمان ليوافقوا على أو يرفضوا مشروع قانون معيناً.

- التأثير في الأحزاب السياسية، ثم التوجّه إلى الرأي العام مباشرة^(٣).

أما من الناحية التاريخية، فتعود الجذور الأولى لظهور النقابات إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك في بريطانيا وفرنسا، لتنتشر بعد ذلك في معظم الدول، ففي سنة

(١) إسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٢)، ص ٢٢٠.

(٢) Pierre Pactet, *Institutions politiques: Droit constitutionnel*, 10^{ème} éd. (Paris: Masson, 1991), p. 135.

(٣) في هذا الخصوص، انظر: طارق فتح الله خضر، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي: دراسة مقارنة ([القاهرة]: دار نافع للطباعة والنشر، ١٩٨٦)، ص ٧٧ - ٧٨؛ Philippe Parini, *Régimes politiques contemporaines* (Paris: Masson, 1991), pp. 97-98, et Jean Garrigues, ed., *Les Groupes de pression dans la vie politique contemporaine en France et aux Etats-Unis de 1820 à nos jours*, collection carnot (Rennes: Presses Universitaires de Rennes, 2002), pp. 304-306.

١٨٦٤ تم الاعتراف بقانون النقابات كأهم جماعات الضغط الفرنسية، ولم يصبح هذا القانون دستورياً إلا سنة ١٩٤٦. وحين تشكل الاتحاد النقابي للعمال كقوة فرضت نفسها، سعى أرباب العمل إلى شق وحدة الصف العمالي بخلقهم النقابات الصفراء، إشارة إلى ورقة الدوام الصفراء التي يحملها العمال لتمييزهم من العمال الثوريين حملة الورقة الحمراء^(٤).

وإذا كانت النقابات في فرنسا كجماعات ضاغطة قد انتشرت بشكل مهم جداً، وتمكنت من خلق ديناميكية فاعلة ومؤثرة في الحياة السياسية، وفي صناعة القرارات المصرية، فماذا يكون الوضع بالنسبة إلى دول المغرب العربي التي استمدت العديد من قوانينها من هذا البلد؟

الأكيد أن هذه البلدان المغربية كسائر المجتمعات التي تعرف حركة اقتصادية دائمة، ومداً وجزراً، ثم أخذاً ورداً، بين أصحاب المصالح المختلفة، والسلطة لا تكاد تخلو من هذه الجماعات الضاغطة، بغض النظر عن مدى فاعليتها وحجم وجودها وقوتها، حيث تختلف كل هذه الأمور بحسب التجربة الخاصة بكل دولة.

وعليه، نجد أنه في المغرب ظهرت المنظمات العمالية - بحسب البعض - منذ عام ١٩١٩ ضمن عمال البناء، بينما ترجع بنا بعض الوثائق إلى عام ١٩٠٧ حين احتج اتحاد العمال الفرنسيين في المغرب إثر أحداث الدار البيضاء، حيث كانت تلك المنظمة تعتبر نفسها مستقلة عن أي انتساب إلى جهة خارجية، وتضم أعضاء يقطنون المغرب منذ زمن بعيد^(٥). يبدو إذن أن الإرهاصات الأولى لنشأة الحركة النقابية العمالية في المغرب امتدت جذورها إلى فترة الاستعمار والحماية، لكنها ظلت مدة من الزمن تحمل في ثناياها الطابع والبصمات الفرنسية، إلى حدود فترة الاستقلال، بعد أن نضجت الأمور، وأصبحت الأجواء العامة أكثر قابلية لميلاد أول مركزية نقابية مغربية. وعليه، تم الإعلان عام ١٩٥٥ عن تأسيس الاتحاد المغربي للشغل، واتضح أن العمال المغربية انضموا بكثافة إلى النقابة المغربية الجديدة، الأمر الذي أكسبها قوة عمالية ضاغطة، حيث تحدث البعض عن ٦٠٠,٠٠٠ منخرط في صفوفها عام ١٩٥٦، وهذه القوة جعلتها تفرض نفسها على السلطة، وبالتالي تشتت وتؤثر في القرارات السياسية التي تخص البلاد^(٦). ومن هنا يتأكد دور النقابة كجماعة ضغط لا بد من أن تأخذ مكانها داخل المنظومة السياسية للبلاد لتتفاعل معها، وبالتالي تخدم مصالحها.

ويبدو أن هذه المركزية النقابية كانت تضم في صفوفها أعضاء من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ومن حزب الاستقلال، على أساس أنها كانت تابعة لهذا الأخير في أثناء إنشائها، وبعد انشقاقه أصبحت تحت هيمنة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ليستقر الأمر في

(٤) خضر، المصدر نفسه، ص ٩٤، والغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، ص ٢٢٠ - ٢٢١.

(٥) حسن بنعدي، «البنية والممارسة النقابية في المغرب: بحث في التاريخ والتأويل»، ورقة قدمت إلى: «وحي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي»، إشراف عبد الله حمودي، ندوات معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى (الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٩٨)، ص ١٦٢.

(٦) حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية: إقصاء أم تكامل؟ (الدار البيضاء: أفريقيا

الشرق، ٢٠٠٠)، ص ٥٩.

نهاية المطاف على قرار النقابة بإبعاد العمل النقابي عن الحزبي، وبالتالي وقع تباعد بينها وبين الأحزاب السياسية سنة ١٩٦٣^(٧).

ويذهب البعض إلى أن الاتحاد المغربي للشغل تبني هذا الموقف بعد أن عجز عن التأثير في حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حيث كان يطمح إلى أن يجعل منه ناطقاً رسمياً باسمه، ومدافعاً عن مصالحه^(٨).

وفي عام ١٩٦٠ عمل حزب الاستقلال على تأسيس مركزية نقابية أطلق عليها اسم: «الاتحاد العام للشغّالين»، تجمع الشغيلة المؤيدة لبرامج الحزب، وتمثل هذا الأخير داخل الحقل النقابي، حيث على مستوى هذا الحزب العتيد، لا فصل بين العاملين النقابي والحزبي، وبالتالي فمواقفهما موحدة.

بقي لنا أن نتطرق إلى الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كثالث مركزية نقابية قوية في المغرب، دون الإشارة إلى باقي المنظّمات المهنية الأخرى^(٩).

وعليه، ففي نهاية عام ١٩٧٥، قرّر ممثلو ثمان نقابات قطاعية كانت تابعة للاتحاد المغربي للشغل، ولكنها في وضعية شبه مستقلة عنه، تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وقد تمّ ذلك فعلاً سنة ١٩٧٨^(١٠). وإذا كانت هذه المركزية الجديدة قد حاولت تأكيد استقلاليتها عن كل التنظيمات السياسية، إلا أن الأکید هو الارتباط الشديد بين الكونفدرالية وحزب الاتحاد الاشتراكي، حيث تمّ هذا التأسيس تحت الرئاسة الفعلية لقيادة الحزب، وفي أعلى مستواه التمثيلي، كما عين الأستاذ نوبير الأموي، عضو المكتب السياسي للحزب، كاتباً عاماً لهذه المركزية النقابية التي تسعى إلى تأطير الجماهير العمالية، وإشراك ممثلي العمال في تسيير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

بعيداً عن هذه الورقة التعريفية للمركزيات النقابية الثلاث القوية في المغرب، بقي أن نتساءل عن دورها في تفعيل أو التأثير في القرارات السياسية، ومدى قدرتها على كشف الخلل داخل السلطة، وبالتالي متابعتها؟

لعل المنظمات النقابية عموماً، تجد في الإضراب وسيلتها المثلى للاحتجاج والضغط على السلطة لتحقيق أغراضها، وهو الأسلوب الذي اعتمدته الطبقة العاملة في المغرب بامتياز، حيث شهدت الساحة السياسية إضرابات واحتجاجات عارمة لاقت إقبالاً جماهيرياً مهماً، من ذلك مثلاً: إضرابات نيسان/أبريل ١٩٧٩ في قطاعي الصحة والتعليم.

ففي مجال التعليم، اندلعت الإضرابات بسبب تسرّب امتحانات البكالوريا في عهد حكومة

(٧) عبد السلام حرفان، «التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي» (أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق، الرباط، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣)، ص ١١٢.

(٨) المصدر نفسه، وقرنفل، المصدر نفسه، ص ٦٥ - ٦٦.

(٩) قرنفل، المصدر نفسه، ص ٦٥ - ٦٦.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٦٢.

أحمد عصمان، التي كادت أن تفجر استقالة وزير التربية والتعليم بعد تكوين لجنة لمعرفة حقائق الموضوع.

كما دعت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى إضراب عام على المستوى الوطني بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٨١ سعى إلى توجيه الاستياء الاجتماعي الذي كاد أن يتحول إلى هيجان من أجل الخبز، وعلى رغم أن الاستجابة له كانت ضعيفة، إلا أنه خلف رد فعل عنيف للحكومة التي أمرت باعتقالات في صفوف الكونفدرالية وحزب الاتحاد الاشتراكي^(١١) إضافة إلى الإضراب العام الذي دعت إليه الكونفدرالية نفسها باشتراك مع الاتحاد العام للشغّالين ليوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، والذي نتجت منه أحداث عنيفة ومتشابكة أدت إلى خلق لجنة برلمانية للتحقيق في الموضوع.

وفي الوقت ذاته أبانت هذه الإضرابات وغيرها عن القدرة التي تملكها هذه المركزيات النقابية في التأثير في الجماهير العمالية والمواطنين عموماً، الأمر الذي حدا بالسلطة الحكومية على إعادة النظر في تعاملها مع هذه المنظمات التي أصبحت تشكل خطراً قد يؤثر في توازن السلط إذا ما تمّ تجاهل قدرتها على التأثير، وبالتالي عدم الاهتمام بمطالبها واحتياجاتها. وعليه، فضّلت الحكومات المتعاقبة أن تولي عناية أكبر للمطالب النقابية، وكان من بين أهم وسائل التعامل الجديدة: فتح باب الحوار حول الملف الاجتماعي.

فعلى إثر الإعلان عن الإضراب العام المشترك بين الكونفدرالية والاتحاد العام للشغّالين بتاريخ ٥ حزيران/يونيو ١٩٩٦ قرّرت الحكومة فتح مفاوضات ثلاثية بين المركزيات النقابية والحكومة وأرباب العمل، وقد أسفر عن توقيع «التصريح المشترك» الذي اعتبر مكسباً اجتماعياً، وشكّل أول اتفاقية من هذا النوع في تاريخ المغرب. وبعد سنة من توقيع التصريح، عادت الكونفدرالية إلى الدعوة إلى إضراب عام وطني احتجاجاً على عدم الالتزام بمضمون التصريح، وقد اكتسب صبغة سياسية في ظل حكومة انتقالية غارقة في أجواء التحضير للانتخابات، مما خلط كلّ الأوراق من جديد^(١٢).

إضافة إلى نقابات العمال، نشير إلى أن لنقابات أرباب العمل، ومنها «الاتحاد العام لمقاولات المغرب» الدور الفاعل كذلك في التأثير في البرامج الحكومية، وخصوصاً الجانب المتعلق بالسياسة الاقتصادية، حتى أصبحت الحكومة تشركها باستمرار في المفاوضات الاقتصادية.

وبالتالي، يبدو أن هذا التفاعل والديناميكية القائمة باستمرار بين النقابات والحكومة إنما توضح قيمة الحياة التي تسري في عروق هذه المنظمات، والتي تؤثر بشكل أو بآخر في العمل الحكومي، بل ويكون لها دور في التأثير في الخريطة السياسية حيث تشكل تلك المرأة التي تعكس لعموم الناهخين مقدار نزاهة ممثليهم، وقدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها.

(١١) بنعدي، «البنية والممارسة النقابية في المغرب: بحث في التاريخ والتأويل»، ص ١٧٥.

(١٢) محمد العسري، أزمة الحركة النقابية العمالية بالمغرب (وجدة: دار الجسور، ٢٠٠٠)،

أما في الجزائر، فقد شكّلت الحركة الدائمة للعمال أساس النضال النقابي، معتمدة على الإضراب كأهم وسيلة للاعتراض والضغط على السلطة لتحقيق أهدافها والدفاع عن مصالحها. ولئن كان الحق النقابي معترفاً به دستورياً في هذا البلد منذ الدساتير الأولى، إلا أنه كان يعاني غياب الحرية النقابية، نظراً إلى مبدأ الوحدة النقابية التي كان يمارسها الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)^(١٣)، ومع ذلك فالضغط والاحتجاجات كانت مرتفعة وتسير تدريجياً في خط تصاعدي، حيث تُظهر الإحصائيات أن عام ١٩٧٤ قد عرف أكثر من ٨٢٧ نزاعاً، ووصل إلى أكثر من ١٠٠٠ نزاع عام ١٩٧٥، علماً أن تلك الفترة قد عرفت في تاريخ الجزائر بأنها فترة القرارات الكبرى: الثورة الزراعية - التسيير الاشتراكي... وإذا كان عدد الإضرابات تقلص نوعاً ما عام ١٩٧٨، فقد ارتفع ثانية عام ١٩٨٣^(١٤).

وعموماً، ظلت الأمور كذلك تتراوح بين انخفاضات وارتفاعات في وتيرة الاحتجاجات والضغط من جهة العمال أو الجسم النقابي ككل، ذلك أن تحقيق المكتسبات الاجتماعية ليس له مقدار محدّد وقار، فالتوصل إلى حلول ملف مطلبية معيّن، لا يفيد بتوقف العمل النضالي بصفة دائمة، بل لفترة معيّنة إلى حين اندلاع مشاكل جديدة، أو رفض النقابات لقرارات حكومية أو مشاريع قانونية محدّدة. والأمر يتوقف في نهاية المطاف على بعد وحجم الإرادة السياسية للحكومات والمحيط الاقتصادي السائد.

وبما أن أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ شكّلت نقطة تحول مهم في التاريخ السياسي والدستوري الجزائري، فقد أسفرت عن تشكيل العديد من النقابات واتحادات الطلبة، منها اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر التي أسسها الاتحاد العام الجزائري للشغل، والتي انضمت إليها تنظيمات متعدّدة، مثل أصحاب العمل والمديرين من الشركات الحكومية والخاصة، وبعض العناصر من جماعات حقوق الإنسان^(١٥). هذا مع احتفاظ الاتحاد العام للعمال الجزائريين بقوته بطريقة لافتة للنظر بعد هذه الأحداث، وازداد تألقاً حيث استطاع التوفيق بين المطالب الوطنية، دون أن يعني ذلك أنه قد استطاع التخلص من نقاط الضعف التاريخية التي تميّز الحركة النقابية الجزائرية^(١٦).

وعموماً، قد يصل ضغط هذه المركزيات النقابية إلى درجة قلب أو تهديد التوازن بين السلط، خصوصاً التنفيذية والتشريعية، ذلك أن ارتفاع وتيرة الإضرابات والاحتجاجات تفيد بعجز

(١٣) الطاهر بن خرف الله، «الحريات العمومية وحقوق الإنسان في الجزائر من خلال دستور ١٩٧٦ و١٩٨٩: دراسة مقارنة»، في: سليمان الرياشي [وآخرون]، «الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية»، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ١٠٨.

(١٤) عبد الناصر جابي، الجزائر تتحرك: دراسة سوسيو - سياسية للإضرابات العمالية (الجزائر: دار الحكمة، ١٩٩٤)، ص ١٣٤ - ١٣٧.

(١٥) منعم العمار، «الجزائر والتعددية المكلفة»، في: الرياشي [وآخرون]، «الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية»، ص ٧٨.

(١٦) جابي، المصدر نفسه، ص ٢٩٣.

الحكومة عن الوصول إلى الحلول المرضية واحتواء الأزمات، وفي ذلك تعبير صارخ عن ضعفها، الأمر الذي يشجّع البرلمان على المبادرة بإسقاطها واستبدالها بأخرى أكثر قدرة وحنكة، وقد يصل الأمر مباشرة إلى أعلى المستويات في الدولة للحسم في الوضع، أي الرئيس الذي له سواء في الجزائر أو سائر البلدان المغاربية أن يعفي ويعين الحكومات بحسب سلطته التقديرية.

وانطلاقاً من عام ١٩٩٠ بدأت تظهر الخلافات وحرب البيانات بين النقابة والحكومة، وطال الانتقاد المجلس الشعبي الوطني، باعتباره صادق على قوانين عرضتها الحكومة دون إشراك العمال، وكان التجمع العمالي الضخم أمام البرلمان يوم ١٣/٣/١٩٩٠ دليلاً على التذمر^(١٧).

وفي تونس، تعود جذور الحركة النقابية إلى تاريخ بعيد يمتد إلى العهد الذي كانت تتبني فيه البلاد النظام الملكي، وتعيش في ظل الاستعمار الفرنسي.

وعليه، عرفت المملكة أول إضراب لها بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٢٥، تلتها تأسيس النقابات الجبهوية في تونس وبنزرت وماطر وصفاقس وقفصة وسوسة، وولدت جامعة عموم العملة التونسية يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٤ مبشرة العمال التونسيين بعهد جديد^(١٨).

وعندما احتدّت التناقضات الوطنية أصبح الحفاظ على منظمة نقابية تجمع كل العمال أمراً صعباً. لذا، وفي النصف الثاني من الأربعينيات، غدا التنافس شديداً بين الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي (S.T.T.U) وريث الاتحاد الإقليمي (U.D.)، والاتحاد العام التونسي للشغل (U.G.T.T.) الذي تأسس عام ١٩٤٦^(١٩). وإذا كان الاتحاد العام قد أصرّ عند تأسيسه أن يشغل بشكل مستقل عن الحزب الدستوري الحرّ دون أن يخضع لأوامره، فإن ذلك الوضع لم يستمر طويلاً.

وعليه، تبدو التبعية في كون الاتحاد أصبح يشارك في الانتخابات التشريعية منذ عام ١٩٥٩ ضمن قوائم الحزب الحاكم، وبذلك غدا جزءاً منه، وتشاركه، في ذلك الوضع، منظمتا الأعراف اللتان كانتا معه في الجبهة نفسها حول الحزب، وهما: «الاتحاد القومي للصناعة والتجارة»، و«الاتحاد القومي للفلاحين»^(٢٠). والقول بتبعية النقابة للحزب في ظل نظام

(١٧) فاروق حميد شي، **الجماعات الضاغطة** (بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٨)، ص ٣٣.

(١٨) الطاهر المناعي، **المثقفون التونسيون والحضارة الغربية في ما بين الحربين العالميتين (١٩١٩ - ١٩٣٩)** (سوسة، تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، ٢٠٠١)، ص ٣٤٨.

(١٩) حفيظ طبابي، «إشكاليات وآليات العمل النقابي في مناجم قفصة خلال الفترة الاستعمارية»، ورقة قدمت إلى: **أعمال المؤتمر العالمي الأول حول فرحات حشاد: الحركة العمالية والنضال الوطني**، إشراف وتقديم عبد الجليل التميمي، الحركات الوطنية التونسية والمغاربية؛ رقم ٨ (زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠٠٢)، ص ٥٧.

(٢٠) الطيب البكوش، «تطور العلاقة بين السلطة السياسية والحركة النقابية في تونس»، ورقة قدمت إلى: **النقابة والمجتمع: أشغال ندوة تونس، ١ - ٧ ديسمبر ١٩٨٧**، تنظيم مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة علم الاجتماع؛ ١٥ (تونس: المطبعة العصرية، ١٩٨٩)، ص ١٣.

سياسي يتبنّى نظام الحزب الوحيد الحاكم، دون وجود لأية معارضة، ينفي عن النقابة حقاً جوهر ومضمون غايتها، لا من حيث تمثيليتها الحقيقية للطبقة العاملة، ولا من حيث ممارستها لوظيفة الضغط على السلطة.

كما تجلّت مظاهر هذه التبعية في الفترة بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٥، حيث كان أسلوب الاتحاد هو الخضوع للحزب وللرئيس، مما أضعف حماس العمال لاتحادهم، واعتبروه لا يشكل أداة حقيقية للتعبير عن مصالحهم، إلا أن الوضع تغيّر في الفترة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٨، حيث نشبت مواجهات وإضرابات بين الاتحاد والسلطة، أسفرت عن قتلى واعتقالات، ويذهب البعض إلى أن السبب وراء تلك الخسائر يرجع إلى عدم هضم السلطة جرأة الاتحاد في انتقاد الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية، لما يمثله هذا الموقف من تكريس لاستقلالية الاتحاد وخروجه عن دائرة «الوحدة القومية»^(٢١). وعلى الرغم من التطورات التي عرفتتها تونس، إلا أن العمل النقابي بقي محجوزاً إلى حدٍّ ما بسبب الاعتقالات الواسعة التي عرفتتها صفوف المعارضين النقابيين والمناضلين في مجالات حقوق الإنسان والصحافة ... الأمر الذي أثار استياء المجتمع الدولي، من ذلك التقرير الذي قدمته وزارة الخارجية الأمريكية، وكذلك تقرير لجنة حقوق الإنسان في هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٩٨^(٢٢). ولعل العمل النقابي حتى يؤتى أكله، ويدافع عن حقوق العمال، ويضغط على السلطة، وبالتالي يؤثر في التوازنات، لا بد له من الحرية، بعيداً عن الاعتقالات والمضايقات التعسفية.

أما بالنسبة إلى **موريتانيا**، فيعتبر يوم ٢٠ تموز/يوليو ١٩٥٧ تاريخ إنشاء أول نقابة موريتانية كانت خاصة بالمعلمين، حيث خضعت إثر ذلك للاتحاد العام لعمال أفريقيا السوداء، وبدورها قامت الكونفدرالية العامة للشغل في أفريقيا الغربية بتحويل نفسها إلى الاتحاد الوطني للعمال الموريتانيين. وفي عام ١٩٦٠ أنشئ الاتحاد الجمهوري لعمال موريتانيا، لكن هذه النقابات بقيت متفرقة، فاقدة لأية قيمة فعلية، باستثناء نقابة معلمي العربية التي لعبت دوراً في النضال السياسي المعارض. وبحضور كل النقابات السابقة، تم تأسيس اتحاد العمال الموريتانيين عام ١٩٦١^(٢٣)، الذي بقيت علاقته مع حزب الشعب الموريتاني - الوحيد آنذاك - غير محدّدة تتراوح بين الرغبة في الاستقلال من طرف الاتحاد، والاندماج من طرف الحزب.

وجاء بروتوكول الاتفاق لعام ١٩٦٦ ليحدّد طبيعة العلاقات بين الحزب والنقابة، مركزاً على ثلاث نقاط لحسم الأمور:

– اعتراف النقابة بتفوّق الحزب على المستوى السياسي.

– اعتراف الحزب في المقابل بأن اتحاد العمال الموريتانيين يُعدّ المنظمة النقابية الوحيدة الممثلة لمجموع العمال، كما يدعم الحزب أهداف الاتحاد الاجتماعية والمهنية.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٢٢)

Le Monde diplomatique (octobre 1999), p. 11.

(٢٣) سيدي إبراهيم بن محمد أحمد، «الحزب الواحد وتطور الحياة السياسية في موريتانيا»، (رسالة

لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية الحقوق، الرباط، ١٩٨٩-١٩٩٠)، ص ٢٦٦ - ٢٦٧.

– اعتراف الاتحاد باحتكار الحزب للشبيبة^(٢٤).

عامان فقط بعد الاتفاق، توترت الأوضاع، واندلعت «أحداث أزويرات»، الأزمة المعروفة في التاريخ السياسي والنقابي الموريتاني.

انطلقت هذه الأحداث في القطاع المنجمي التابع لشركة «ميفرما» حين احتج العمال على أوضاعهم السيئة في ما يتعلق بالرواتب والأمن...، وقد واجه النظام هذا التجمهر بإطلاق النار، الأمر الذي أسفر عن قتلى وجرحى^(٢٥). وكان من نتائج هذه الأحداث أن زادت حدة التوتر

السياسي، حيث استقال وزيران من مناصبهما احتجاجاً على سوء التعامل مع هذه القضية، كما حدثت تظاهرات مساندة في نواكشوط وفرنسا^(٢٦)، وبذلك يكون النضال النقابي قد وصل إلى قمة ضغطه على السلطة، بل وأثر في الاستقرار الحكومي.. هذا لا يعني أن النقابة تمكنت فعلاً من أن تفرض قوتها وإرادتها داخل المنظومة السياسية بشكل دائم.

أصبحت الحركة الجمعوية، في دول المغرب العربي، تسير في خط تصاعدي، مواكبة التحولات، التي تروم الإصلاح والتغيير في اتجاه الديمقراطية.

وخلال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها موريتانيا إثر الجفاف الذي سبب ارتفاع الأسعار عام ١٩٩١، دعت نقابة العمال «اتحاد العمال الموريتاني» إلى إضراب عام أسفر عن عزل الكاتب العام للاتحاد، كما تعرض لانتقادات بدعوى أنه بالغ في الإنذارات الموجهة إلى الحكومة، وأنه قد أساء إدارة الخلاف معها، كما اتهمه النظام بالتعامل مع الخارج وخيانة الوطن^(٢٧).

وبذلك يبدو أن العمل النقابي المغربي، وإن كان يمارس مهمة الضغط على السلطة لتحقيق المطالب والمكاسب، فإن نجاح هذه المهمة تظل متفاوتة من بلد إلى آخر، بحسب حجم وقوة المنظمة النقابية في حد ذاتها، وكذلك نوع الحكومة المتعامل معها، وكيفية إدارتها الخلافات. هذا من حيث حلّ المشاكل العالقة، لكن الواضح أن تعنت الحكومة ولا مبالاة أحياناً لا يقابل سوى بكشف اختلالاتها أمام الرأي العام، وباقي أجهزة الدولة، لكن أن يسقطها أو يغيرها، فهذا ما عجزت عن تسجيله أية نقابة في أي من هذه الدول.

ثانياً: الحركة الجمعوية

يتكوّن المجتمع المدني، كما تذهب إلى ذلك الكاتبة المعاصرة جين بيتكي إشتاين (Jean Bethke Elstain)، من أشكال عديدة ومختلفة من الجمعيات، غالباً ما يطلق عليها جماعات

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٦٩.

(٢٥) Francis de Chassey, *Mauritanie 1900-1975* (Paris: L'Harmattan, 1984), pp. 396-398.

(٢٦) بن محمد أحمد، المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

(٢٧) أمينة هكو: لطيفة محمودي: المسؤولية السياسية في موريتانيا، ص ١١.

طوعية أو مؤسسات ثانوية، مثل الأسر - المنظمات الدينية، اتحادات العمال، جماعات المساعدة الذاتية - والجمعيات الخيرية، ومنظمات الأحياء...^(٢٨). وهذه المنظّمات أو الجمعيات يكون لها بالغ الأثر في توجيه سلوك الناس كشكل من أشكال التنشئة، سواء الاجتماعية أو السياسية، باعتبارها تجسّد ذلك الفضاء الذي من خلاله يظل المواطن على صلة واطلاع دائمين بمجريات الأحداث، وبحركية المدخلات والمخرجات، سواء في المنتظم السياسي أو المجتمعي، وبالتالي يحدث ذلك التأثير المتبادل الذي يتيح للفرد أن يعبر ويضغط من أجل أن يغيّر ويطور، وهذا هو المبتغى الحقيقي من المشاركة.

ويذهب ستيفن ديلو في هذا الإطار إلى أن أحد الجوانب المهمة في المجتمع المدني أنه، كحيز مستقل، يعمل كمصدّد ضد سلطة الحكومة المركزية، وبدوره هذا يشجع على وجود مناخ يتيح لجماعات مختلفة أن تتبع مساراتها الخاصة بها دون خوف من تدخّلات الحكومة، في حين تؤكد المنظّرة السياسية الأمريكية نانسي روزنبلوم دور الجمعيات الطوعية كمصدّد ضد سلطة الحكومة، وتؤكد بدرجة أكبر دور الثقافة الأخلاقية التي تتحقق في تلك الجماعات التي تشكّل الحيز المستقل^(٢٩).

وبذلك يصبح للعمل الجماعي كمكوّن من أهم مكوّنات المجتمع المدني أكثر من دور، سواء على الصعيد التربوي أو الأخلاقي أو الحقوقي أو الاجتماعي عموماً، وتبقى مسألة فاعليتها مرتبطة أساساً بقوتها وحجم نفوذها داخل المجتمع، وكذلك قدرتها على تحقيق أهدافها، وتحسين مكاسبها، بالتأثير والضغط على السلطة، التي وإن كانت هذه الجمعيات مستقلة عنها، وموجودة خارج الهياكل الرسمية لسلطات الدولة عموماً، إلا أن هذا لا يضعها في مركز المتفرّج فقط، بل والمساهم في أحيان كثيرة في صناعة القرارات المهمة في الدولة. لكن هل تصل هذه المساهمة إلى حدّ تهديد الاستقرار المؤسّساتي أو ترسيخه؟

بالنسبة إلى دول المغرب العربي، أصبحت الحركة الجمعوية تسير في خط تصاعدي، سواء من - الناحية الكمية أو النوعية، وذلك مواكبة التحولات التي شهدتها هذه البلدان، والتي تروم الإصلاح والتغيير في اتجاه الديمقراطية.

وبالنسبة إلى المغرب، خصّص لمجال إنشاء وتكوين الجمعيات حيزاً مهماً في المنظومة القانونية للدولة، حيث عمل المشرّع على تكريس هذا الحق، دستورياً منذ عام ١٩٦٢، وصولاً إلى الدستور الحالي الذي ينصّ في فصله التاسع: «يضمن الدستور لجميع المواطنين: حرية الرأي وحرية التعبير بجميع أشكاله وحرية الاجتماع، حرية تأسيس الجمعيات، حرية الانخراط في أية منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم. ولا يمكن أن يوضع حدّ لممارسة هذه الحريات إلا بمقتضى القانون». وحتى قبل دسترة هذا الحق، فقد تمّ النصّ عليه قانونياً من خلال ظهير الحريات العامة الذي يضبط كيفية إنشاء وحلّ الجمعيات، وما إلى ذلك من

(٢٨) ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة

(القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤)، ص ٦٥.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٦٥.

الأمر التنظيمية، ويتعلق الأمر بالظهير الشريف رقم ٧٨ - ٥٨ - ١ الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨ بمثابة قانون، والذي يعرّف الجمعية من خلال فصله الأول كاتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح في ما بينهم، وتجري عليها في ما يرجع إلى صحتها القواعد القانونية العامة المطبقة على العقود والالتزامات. وبذلك يكون المشرع المغربي قد أفصح عن رغبته الواضحة في بناء وترسيخ مجتمع مدني يوفر للمواطنين فضاءات رحبة للتعبير عن آمالهم وطموحاتهم، وممارسة أنشطتهم وتنمية وعيهم وفكرهم، والدفاع عن حقوقهم. ولأن محور عمل وهدف هذه الجمعيات يتركز حول الوضع الاجتماعي للمواطن، فهي تبقى بعيدة عن المصالح السياسية والحسابات الحزبية والسلطوية، لكن ذلك لا يمنعها من المتابعة والمراقبة والمطالبة بالإصلاح، كونها تشكل مجتمعاً مدنياً من المفروض فيه أن يسير جنباً إلى جنب مع المجتمع السياسي حتى يكمل أحدهما الآخر، ولكل، طبعاً، مجال اشتغاله.

ولإدراك المجتمع المغربي أهمية ودور هذه الجمعيات، فقد عمل على احتضان العديد منها، وقد تناولت ميادين مختلفة، منها: التربوي والحقوق والرياضي...، وأشكالا متنوعة منها الوطني والجهوي...، وعموماً يبدو أنها شملت جلّ الميادين حتى أصبح المواطن يستأنس بوجودها ويرحب به، وزالت نظرة الحذر والتخوف التي كانت سائدة في البدايات الأولى لهذه الحركة.

أما عن عدد الجمعيات الموجودة في المغرب، فقد أشار أحد البحوث الذي أنجز عام ٢٠٠٠، إلى دراسة أشرفت عليها وزارة الداخلية توصلت إلى أن المغرب يتوفر على حوالي ١٨٠,٠٠ جمعية موزعة كالتالي: ٣٤٠٥ جمعية تربوية، ٣٢٣٦ جمعية اجتماعية، ٢٠٤٧ جمعية مهنية، ١٢٩١ جمعية ثقافية، ٨٧٨ جمعية فنية، ٧٩٢ جمعية مسرحية، ١٨٠ جمعية سياسية، و ١٧٠ جمعية علمية^(٣٠).

أما الدراسة التي أجريت عام ٢٠٠٢، فتتحدث عن رقم يصل إلى ٣٥,٠٠٠ جمعية فاعلة في شتى المجالات^(٣١).

وعن أنواع هذه الجمعيات، يمكن أن نورد تصنيفاً عاماً لا يخلو من تصنيفات فرعية أحياناً، وعليه نتحدث باختصار عن:

الجمعيات الجهوية: تتأسس غالباً للدفاع عن مصالح جهة أو منطقة معينة، والعمل على تنفيذها، وبذلك فهي تنشط في المجالات الثقافية والاجتماعية، والخيرية والاقتصادية. لكن لا يمكن أن نغفل مع ذلك هدفها السياسي غير المعلن، حيث نجد على رأسها غالباً شخصيات سياسية بارزة في الدولة، من مسؤولين سامين إلى حزبيين...، ويبدو أن هذا النوع من الجمعيات منتشر في أغلب جهات المملكة، وقد أقدمت أعداد مهمة من النخب المحلية على الانخراط في هذه الجمعيات، وذلك لكونها - على رغم انتماء زعمائها إلى المجتمع السياسي - تقتصر على العمل

(٣٠) قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية: إقصاء أم تكامل؟، ص ٨١.

(٣١) حرفان، «التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي» ص ١٢٣.

في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والجهوية، وبذلك فهي لا تدخل في إطار استراتيجية مواجهة مع السلطة، بل على أساس التعاون معها، الأمر الذي جعل منها مدارس لتكوين النخب المحلية والوطنية^(٣٢).

- الجمعيات الحقوقية: يرجع تاريخ وجودها في المغرب إلى فترة ما قبل الاستقلال، حيث ارتفعت أصوات تنادي بحقوق الإنسان وكرامته، وبدأت هذه الثقافة الجديدة تنتشر تدريجياً، وتجلت مظاهرها الأولى مع مشروع دستور ١٩٠٨ الذي نادى بداية بإلغاء الضرب بالعصي والجلد بالسياط... وذلك من خلال المواد من (٢٧) إلى (٣١).

وعليه، تأسست أول منظمة للدفاع عن حقوق الإنسان في المغرب منذ كانون الأول / ديسمبر ١٩٣٣، وشكلت فرعاً من العصبة الإنسانية المنضوية تحت لواء الفدرالية الدولية للشابة لحقوق الإنسان^(٣٣).

وفي بداية الستينيات أنشأ حزب الاستقلال «العصبة المغربية لحقوق الإنسان»، وفي نهاية السبعينيات أسس حزب الاتحاد الاشتراكي «الجمعية المغربية لحقوق الإنسان»، إلا أنه في ما بعد تأسست «المنظمة المغربية لحقوق الإنسان»، التي ضمت شخصيات من أحزاب مختلفة وأخرى مستقلة.

- الجمعيات النسائية: لقد شهدت فترة الحماية الإرهاصات الأولية لخلق منظمات نسائية، وذلك بمبادرة من بعض الأحزاب، لكنها طغت عليها الصبغة السياسية، على اعتبار أنها كانت تهدف إلى استقطاب المرأة داخل الحزب وتسييسها أكثر من الدفاع عن حقوقها وتفعيل مشاركتها. وفي السبعينيات بدأت قضية المرأة تستقطب اهتمام الرأي العام وأجهزة الدولة كذلك، حيث أصبحت وزارة الشبيبة والرياضة، ثم الصناعة التقليدية والشؤون الاجتماعية، توليان عناية خاصة بقضايا المرأة بتشجيع الجمعيات النسوية ومدّها بالمنح والمساعدات، ثم أحدثت الوزارة المكلفة بشؤون المرأة... وهكذا تغيرت صيغ المعاملة مع هذه القضية، وراحت الأحزاب تنشئ قطاعات نسائية داخل أحزابها على أساس المشاركة الفعلية، وليست الصورية العديدة فحسب. ويدلّ الواقع عموماً على أن تجربة الحركة النسائية في المغرب عرفت نجاحاً مهماً، حيث حققت العديد من المكتسبات، واستطاعت فعلاً أن تؤثر في صناعة القرار السياسي باحتجاجاتها المستمرة وإلحاحاتها المميّة، حتى غدت قضية المرأة تشغل بال المهتمين باستمرار، بل وعلى أعلى المستويات في الدولة.

- الجمعيات الثقافية: على اعتبار أن القاعدة المؤسسة لهذا النوع من الجمعيات تكتسحها الفئة المثقفة، فلا شك في أن الأعداد التي تضبط مختلف تخصصاتها هائلة، وفي تزايد مستمر، ولا شك كذلك في أن حيويتها مرتفعة وأنشطتها مكثفة. وعلى رغم كل العراقيل

(٣٢) قرنفل، المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٣٣) عبد العزيز بناني، «الحركة المغربية لحقوق الإنسان: النضال من أجل المواطنة ودولة القانون» ورقة قدمت إلى: وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، ص ١٧٩.

التي تعوقها، فهي تساهم بشكل فاعل في عملية التنمية والتنشئة الاجتماعية، كما تشجع على المشاركة. ومن الملاحظ أن هذا النوع من الجمعيات منتشر في جميع أرجاء المملكة. كما يتضح جلياً أن هذه الحركة التي انطلقت منذ الستينيات، تمكّنت فعلاً من الضغط على السلطة، والتأثير في صناعة القرار الذي حقّق نصيباً مهماً من مطالبها.

- الجمعيات الأصولية: لم تعرف انطلاقها الحقيقية إلا في سنوات السبعينيات، وقد

إن حقل الحركة الجمعوية، في المغرب، واسع وخصب، يسع مختلف التيارات والاتجاهات بغية ترسيخ مجتمع مدني فاعل يتأثر بالسلطة ويؤثر فيها، من خلال إصراره على تحقيق مطالبه وصيانة حقوقه.

ساعد على انتشارها المدّ الأصولي الذي شهدته مختلف البلدان العربية على أثر نجاح الثورة الشيعية في إيران. وترتكز على مناهج تربوية محدّدة، خصوصاً جانب العبادات والعودة إلى الجهاد في سبيل الله. وأهم ما يميّزها قوتها العددية والتنظيمية التي أظهرتها من خلال المسيرات الاحتجاجية والإضرابات، لكن يبدو أن الدولة ما زالت تنظر إليها بعين الحذر، لذلك فالعديد من هذه الحركات ما زالت تعاني مشكلة الحصول على التراخيص القانونية.

يتّضح إذن أن الحركة الجمعوية في المغرب، حقلها واسع وخصب يسع مختلف التيارات والاتجاهات، بغية ترسيخ مجتمع مدني فاعل يتأثر بالسلطة ويؤثر فيها، من خلال إصراره على تحقيق مطالبه وصيانة حقوقه. والأكيد أنه كلما تنامي هذا المدّ الجمعوي، ازدادت جرائته وقوته تجاه أجهزة الدولة المركزية، ومن ثم يتوقف في مراقبته لها وتقويم انحرافاتهما.

وفي الجزائر، أولى المشرّع اهتماماً بالغاً بالعمل الجمعوي، حيث أكّده دستورياً في أكثر من مادة، كما أحال تنظيمه إلى قانون يحدّد بدقة شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات. ومن بين هذه المواد نذكر المادة (٤٣) التي جاء فيها: «حق إنشاء الجمعيات مضمون. تشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية. يحدّد القانون شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات». كما جاء في المادة (٤١): «حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن». أما المادة (٣٣)، فقد خُصّصت للجمعيات الحقوقية، حيث جاء فيها: «الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان، وعن الحريات الفردية والجماعية مضمون».

أما تاريخياً، فقد كانت الجمعيات الثقافية والفنية، وخاصة الكشافة الإسلامية، وسيلة من وسائل الكفاح ضد المستعمر في محاولته مسخ الشخصية الوطنية. وبعد الاستقلال ونهج النظام الاشتراكي في ظل الحزب الواحد، أصبحت هذه الجمعيات والمنظمات من القوى الاجتماعية للثورة التي تعمل تحت توجيه الحزب^(٣٤)، وهذا يعني إجبارها على التقيد

(٣٤) حميد شي، **الجماعات الضاغطة**، ص ٢٩. وتؤكد تلك الوضعية المادة ١١٩ من النظام الداخلي لحزب جبهة التحرير الوطني حيث جاء فيها: «تخضع المنظمات الجماهيرية من حيث سيرها الداخلي لقوانينها الأساسية وأنظمتها التي يجب أن تتفق مع إيديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني وتوجيهاته ونصوصه الأساسية».

بتعاليم ومبادئ الحزب في جميع أنشطتها، ممّا يقلّص حتماً هامش حرية الحركة والتعبير لديها.

وقد صدر قانون للجمعيات عام ١٩٧١، وتمّ في ظله إنشاء جمعيات عديدة، خاصة الرياضية وجمعيات أولياء التلاميذ، غير أن الخيرية منها والدينية ورابطات الشباب، كان قليلاً.

وتماشياً مع المتغيّرات الدولية والوطنية، ورغبة في الإصلاح، صدر القانون رقم ١٥/٨٧ سنة ١٩٨٧ المتعلق بالجمعيات، ثم تبعاً لأحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، وما حملته معها من تعددية حزبية... ألغي القانون السابق، وصدر القانون رقم ٣١/٩٠ بتاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ المتعلق بالجمعيات، فاتحاً المجال لإنشاء الجمعيات بمختلف أنواعها المهنية، والعلمية، والاجتماعية، والثقافية، والتربوية، والدينية، والرياضية^(٣٥).

وعليه، شكّلت بداية التسعينيات منعطفاً مهماً في تاريخ المجتمع المدني الجزائري، حيث بدأت تظهر إلى الوجود جمعيات منفتحة على مجالات مختلفة، محاولة التغلّب على آثار الماضي. لكن يبدو أن عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي صاحب تلك المرحلة ولمّا يزل، حدّ بشكل مهم من تفعيل وتقوية دور هذه الجمعيات والمجتمع المدني عموماً، حيث التخبّط الدائم في الصراعات والتوترات اللامنتهية، وذلك على رغم انتشارها عبر مختلف المدن الجزائرية بأعداد مهمة.

وتقرّ إحدى الإحصائيات أن عدد الجمعيات بلغ في ولاية قلمة عام ١٩٩٠ حوالي ٤٦١ جمعية موزّعة عبر مختلف بلديات الولاية، وتأتي جمعيات أولياء التلاميذ في المقدمة بـ ٢٠٧ جمعيات، ثم ٨٩ من جمعيات بناء المساجد، وبعدها جمعيات الشباب والوعظ والإرشاد والنشاط الخيري والصيد...، إلا أنها في مجملها لم تقم بنشاط ملموس بدعوى قلة الإمكانيات وانعدام المقرّات^(٣٦).

وعموماً، برزت في مجال حقوق الإنسان مجموعة من التنظيمات التي ظل دورها محدوداً في صنع السياسة العامة، ولعل أهمها من حيث النطاق الحركي:

- **جمعية حقوق الإنسان**، التي تعدّ منظمة سياسية معارضة للنظام، أمّا الثانية فهي **الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان**، التي سعت إلى الدفاع عن المعتقلين، وقد توجّبت نشاطها عام ١٩٨٩ بدعوتها منظمات حقوق الإنسان في تونس والمغرب وموريتانيا إلى عقد مؤتمر مشترك في الجزائر في ١٣ شباط/فبراير، وقد نتج منه تشكيل اتحاد في ما بينها، طالب في أول بياناته بالإفراج عن المعتقلين السياسيين^(٣٧).

- كما ظهر العديد من التنظيمات البربرية، حيث أعلن في باريس في نهاية الثمانينيات عن

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٣٧) «الجزائر والتعددية المكلفة»، ص ٧٨.

قيام منظمة جبهة تحرير البربر التي تؤمن بضرورة إنشاء دولة مستقلة لها في شمال أفريقيا، وأعلنت أنها ستتبنى صيغة الكفاح انطلاقاً من الجزائر أولاً لإنشاء هذه الدولة، كما توجد تنظيمات بربرية أخرى، مثل اللجنة الطلابية الجزائرية في فرنسا، والرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، التي اقتصرت عضويتها على البربر^(٣٨).

– أما الجماعات الإسلامية، فقد أخذت مكانها في صف المعارضة، وتشبّثت بموقفها المتزمت تجاه الحكومة، كما هو الحال مع مجموعة القيم عام ١٩٦٦، التي حظرت نشاطها عام ١٩٧٠، وعليه تزمّت الحكومة من جهتها بموقفها من المؤسسات الدينية التقليدية، وأصرت على تجريدها من النفوذ السياسي. لذلك أنشأت الدولة مجلساً للإسلام يرأسه عضو من الحكومة مهمته الرقابة على نشاط تلك الجماعات وتحجيمه^(٣٩).

يبدو إذن أن التوتر كان سائداً منذ البداية بين التيار الإسلامي والدولة. وإن كانت الأمور قد عرفت في إحدى الفترات نوعاً من الهدنة، فإن الصراعات ما فتئت تطفو من جديد على السطح، خصوصاً مع بداية التسعينيات والأحداث التي عرفتتها الساحة السياسية الجزائرية، حيث لم تعد تكتفي هذه الجماعات بلعب دور المعارضة، بل والمعارضة العنيفة، الأمر الذي أدخل البلاد في دوامة من التوتر وعدم الاستقرار لم تتمكن من التخلص منها.

أمام هذه الأجواء غير المستقرة التي يتخبّط فيها المجتمع الجزائري، الذي اختلطت فيه هيمنة المؤسسة العسكرية، ونزاعات الجماعات الإسلامية، ومحاولة الدولة السيطرة على مقاليد الحكم، يصبح من الصعب الحديث عن مجتمع مدني فاعل، وعن جمعيات مؤثرة في صنع القرار السياسي.

وفي تونس، خول دستورها بدورها للمواطنين حق تأسيس الجمعيات، وذلك من خلال الفصل ٨/ف ١ الذي ينصّ على أن: «حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون».

يتضح أن تونس تولي للحركة الجمعوية نوعاً من الأهمية، خصوصاً في عهد الرئيس بن علي. ولوحظ ذلك بكيفية متميزة ابتداء من عام ١٩٩٤ على غرار مراجعة قانون الجمعيات التي صاحبته تطورات مهمة في إطار المجتمع المدني^(٤٠).

وتلعب هذه الجمعيات دوراً فاعلاً في الميادين الاجتماعية، والثقافية، والعلمية، والإنسانية، والرياضية.

وتدلّ الإحصائيات على أن عددها قد تجاوز ٧٠٠٠ جمعية، وأن ٩٠ بالمائة منها أحدث

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٣٩) انظر: المصدر نفسه، ص ٦٧، و Abdelkader Yefsah, *La Question du pouvoir en Algérie* (Algiers: AP edition, 1990), p. 437.

(٤٠) حرفان، «التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي» ص ١٢٥.

بعد تحول السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، وقد شملت ميادين متنوعة: ثقافية - تربوية^(٤١)...

- أما عن المنظمات النسائية، فقد حاولت جاهدة أن تجد لها مكاناً مناسباً داخل المجتمع المدني حتى تتمكن من تكثيف أنشطتها وتحقيق مطالبها بالجرأة المطلوبة في هذا المجال.

وفي إطار أنشطتها، حاولت هذه الجمعيات النسائية تحقيق ما أمكن من المكاسب. وعليه، عملت عدة جمعيات نسائية على لفت الانتباه إلى ما توليه من أهمية لمجلة الأحوال الشخصية، فدعت السلطة العمومية إلى تحديد موقفها، وسرعان ما برز هذا الموقف. ففي الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٩، لم تتأكد مكاسب المرأة فحسب، وإنما ظهرت إصلاحات أخرى دعمت هذه الحقوق وعززتها^(٤٢).

اكتفت الحركة الجمعوية، داخل الدول المغاربية، بالكشف أحياناً عن انحرافات الحكومة، واجتهدت إلى تحقيق التواصل بين المواطن والمجتمع بغية إشراكه وإدماجه داخل البيئة العامة.

- أما في المجال الحقوقي، فإن عدد

الجمعيات أيضاً مهم، ولعل أبرزها: العصابة

التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، واللجنة التونسية لدعم الديمقراطية، وكذلك لجنة دعم قضايا القمع في تونس، إلا أن هذا المجال والعاملين فيه ما زالوا يعانون التعسف والحظر وشتى أنواع المضايقات، حتى لفت هذا الأمر انتباه المجتمع الدولي الذي راح يوجّه ملاحظاته وتنديداته إلى ما يقع من انتهاكات لحقوق الإنسان.

إضافة إلى الإدانة التي تقدمت بها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٩٤، والبرلمان الأوروبي، ثم اللجنة الوطنية الفرنسية لحقوق الإنسان عام ١٩٩٦، فقد أشارت إلى وجود انهيار قوي لحقوق الإنسان في الحكومة التونسية يتمثل في التفاوت الكبير بين ما تقوله الحكومة، والحقيقة المحزنة للعنف المنظم إزاء أهم الحريات. ونشير إلى أن تونس تبقى الدولة الوحيدة في العالم التي مارست ضغوطاً على رئيس الاتحاد الفدرالي لحقوق الإنسان لتمنعه من إقامة اجتماعات مع أنصار جامعة قومية تابعة لها^(٤٣).

ومما جاء في البيان التأسيسي للمجلس الوطني من أجل الحريات في تونس في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ أن: «السلطة المطلقة التي أسندها قانون الأحزاب وقانون الجمعيات إلى

< <http://www.alkhadra.com> > .

(٤١) انظر الموقع:

(٤٢) سكيبة بوراوي، «ملاحظات تمهيدية حول المجتمع المدني والحركات النسائية»، ورقة قدمت إلى:

تونس الأمس وتونس الغد (ندوة) (قرطاج: بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص ٦٦٩.

(٤٣) انظر: محمد علي المداح، «تونس»، في: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي: التقرير السنوي

١٩٩٨، إشراف سعد الدين إبراهيم؛ المنسق كريم صبحي؛ رئيس التحرير سامح فوزي (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٨)، ص ١١٢، و Laurent Guiter، «Chronique tunisie», *Annuaire de l'Afrique du nord* (AAN), tome 37 (1998), pp. 304-305.

وزير الداخلية جعلت حق التنظيم حكراً على الموالين والمؤيدين للحزب الحاكم وللمنضوين تحت لوائه، أما التنظيمات التي سبق أن بعثت فقد استهدفت في حالة استعصائها وتشبثها باستقلاليتها لشتى أنواع المحاصرة والاحتواء»^(٤٤).

– أما عن **الجماعات الإسلامية**، فهي تتراوح بين فئة غير شرعية دخلت وما زالت في صراع مرير مع السلطة التي تؤكد مواصلة مسيرتها في القضاء التام عليها.

وهناك فئة أخرى يعتبر نشاطها رسمياً، مثل **جماعة النهضة الإسلامية** بزعامة الشيخ راشد الغنوشي، وتعرف بدورها انقسامات داخلية بين جناحين: متشدّد، ومعتدل يقبل بأنصاف الحلول، وهناك فصيل آخر لا يفضل التصادم مع السلطة، ويرغب في التغيير بانتهاج الحوار المؤدي إلى المصالحة مع السلطة حتى تتمكن الجماعة من الوصول إلى الحكم^(٤٥).

وفي **موريتانيا**، على غرار باقي الدول المغاربية، منح المشرّع الموريتاني للمواطنين حق إنشاء الجمعيات، حيث جاءت المادة (١٠) من الدستور لتنصّ على: «تضمن الدولة لكافة المواطنين الحريات العمومية والفردية، وعلى وجه الخصوص... حرية إنشاء الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة سياسية ونقابية يختارونها... لا تقيّد الحرية إلا بالقانون»، الأمر الذي يفيد أن أجهزة الدولة لها أن توقف أية جمعية بالقانون. وعموماً، نستطيع القول إن المجتمع المدني الموريتاني ما زال في بداياته الأولى بحكم الأوضاع التي كان يعيش في ظلها البلد قبل فترة التسعينيات، من هيمنة حزب واحد لم يكن طبعاً يسمح بإنشاء جمعيات بعيدة عن سيطرته، إضافة إلى كون المجتمع الموريتاني ما زال يتخبط في مشاكل تتعلق بالإثنيات والأعراق، ولم يتمكن بعد من التخلص من مفاهيم القبلية والعشائرية. وعلى رغم ذلك تشكلت نسبة من الجمعيات، وإن كانت ضئيلة نوعاً ما، إلا أنها متنوعة عموماً تشمل المنظمات الشبابية والنسائية، وجمعيات تربية وثقافية، وأخرى خيرية لتقديم الدعم.

ويذهب أحد الباحثين إلى أن الوضع العام للحركة الجمعوية لا يسمح بالحكم بوجود مجتمع مدني في موريتانيا حتى الآن (أي عام ١٩٩٨)، فمنذ عام ١٩٧٥ إلى غاية عام ١٩٩٣ لم يمنح الترخيص سوى لـ ٢١٦ جمعية ونادياً، من بينها ١٥٨ رخص لها خلال الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩١، أي بمعدل ٩ جمعيات في كل عام، في حين رخص خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٣ فقط لـ ٥٨ جمعية، بمعدل ٢٩ جمعية في العام^(٤٦).

أما عن **الجماعات الإسلامية**، فقد أطلق عليها محلياً في عهد ولد داداه: «الحركات

(٤٤) هيثم مناع، مزاعم دولة القانون في تونس! (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٩)، ص ٦١.

(٤٥) حرقان، «التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي»، ص ١٢٥.

(٤٦) محمد محمود ولد محمد سالم، «السلطة التنفيذية في النظام السياسي الموريتاني» (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية الحقوق، الدار البيضاء، ١٩٩٧ - ١٩٩٨)، ص ٢٧٣.

السياسية الجادة»، وقد كانت ضعيفة محدودة التأثير، إضافة إلى كونها محاصرة حصاراً شديداً من طرف النظام السياسي^(٤٧).

وفي الفترة اللاحقة، يبدو أنها قد حاولت أن تقوّي من صفوفها وتكثّف أنشطتها، ممّا جعل السلطة تكثّف من جهودها لمقاومتها. ففي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، حين قام شاب بمحاولة اغتيال أعضاء الحكومة في أثناء إحدى الاحتفالات، قامت السلطة على أثر ذلك بطرد الكثير من المنظمات الخيرية العاملة في موريتانيا، وأشفعت ذلك باعتقالات واسعة بين صفوف بعض العناصر الإسلامية. وقبل ذلك، في الفاتح من أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، صرح الرئيس بأن: «موريتانيا لا تحتاج إلى من يعلّمها الإسلام»، وهاجم المتطرفين وحذّر من نشاط الأفغان^(٤٨).

يتضح إذن أن الحركة الجموعية داخل هذه الدول المغاربية تسجل وجودها ضمن مؤسسات المجتمع المدني. لكن يبقى السؤال حول مدى فاعليتها، التي يبدو بشكل جلي أنها تتفاوت من بلد إلى آخر بحسب المناخ السياسي السائد، الذي يحدّد كذلك قدرة هذه الجمعيات على التأثير والتأثير في السلطة الذي قد يصل إلى إلغاء قرارات معيّنة أو تحقيق مطالب، أو الكشف عن انحرافات في أجهزة الدولة. لكن هذا التأثير لم يصل في هذه الدول إلى درجة التدخل في موضوع توازن السلط، خصوصاً البرلمان والحكومة، حيث اكتفت هذه الجمعيات، في أحسن أحوالها وفي أوج عطائها، بالكشف أحياناً عن انحرافات الحكومة، أي أنها تمارس مراقبة غير مباشرة وغير مثيرة للمسؤولية السياسية. وهذا الأمر، طبعاً، لا ينقص من وزنها كمؤسسة داخل المجتمع المدني تمارس وظائف وأدواراً لا يمكن الانتقاص من أهميتها، ويصبّ مجملها في اتجاه تحقيق ذلك التواصل بين الفرد كمواطن، والمجتمع عموماً، بغية إشراكه وإدماجه داخل البيئة العامة □

(٤٧) محمد الأمين ولد سيدي باب، «معوقات الممارسة الديمقراطية في موريتانيا»، مجلة البحوث

والدراسات العربية، العدد ٣٨ (٢٠٠٢)، ص ١٦٧.

(٤٨) ولد محمد سالم، المصدر نفسه، ص ٢٧٦.